الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف

سامي عوض * ويوسف عبود **

الملخّص

أسهمت مظاهرُ اختلاف الآراء وتعدّد الأوجه الإعرابية في ولادة ظاهرة الترجيح في النحو العربيّ، وقد عزّزها المنطقُ السائد بين النُّحَاة من أنّ أقوالهم النحويّة ليست قواعدَ ثابتةً لا تتغيرُ، وأنّ الكلام يخضع إلى سياقه ومقامه بالدرجة الأولى، وتتحكّم به شبكةٌ قويةٌ من العلاقات اللفظية والمعنوية تَصْهَر أبعادَه الدلالية في صنعتِه النحويّةِ.

هذا البحث يتناول، بحلّةٍ جديدةٍ، بعضَ مسائل العطف التي تداولتها كتب النُّحَاة القدامى، مركّزاً على دوافع النُّحَاة للترجيح بين الأوجه المحتملة لتراكيب العطف، وانتقاء الوجه الأقرب إلى الصواب دون الإضرار بالمعنى، أو الإخلال بمعايير أحكام النحو وقواعده وفصاحته.

وقد انطلق في اتجاهين: اتجاهٌ توصيفيٌّ؛ شَرَحَ مصطلح الترجيح في إطاره اللغوي والاصطلاحي مبيّناً مفرداته في كتب النُّحَاة القدامى، واتجاهٌ تطبيقيٌّ؛ بَسَطَ مسائلَ العطف المُشْكلة، وعَرَضَ الأوجهَ الإعرابية التي قِيلت فيها والأدلّة والشواهد التي سِيقتْ في برهانها والاحتجاج عليها، مرجّحاً الوجه الذي رآه مناسباً للمعنى والقصد.

ثم خلص البحثُ إلى نتائجَ تؤكّد أهميةَ أنْ يُوظّف الترجيحُ النحوي في مسائل النحو التي اكتَسَتْ طابعَ الخلاف وضرورةَ أنْ يراعيَ مستوياتِ النصِّ اللغويةَ وسياقَه الدّلالي.

كلمات مفتاحية: الترجيح، الاعتراض، الراجح.

المقدمة:

يتّفق معظم الباحثين على أنَّ الاختلاف بين الآراء في تفسير قضايا العلوم الإنسانية ظاهرةٌ صحّية ترجع في الأساس إلى أهواء المشتغلين بتلك القضايا، لقوله تعالى: ﴿أفَلا يَتَدَبَّرُونَ القرآنَ ولو كان مِنْ عند غيرِ اللَّهِ لوجَدُوا فيه اختلَافاً كثِيراً﴾ (النساء: ٨٢). ولا نبعد عن الصواب إذا قلنا: إنّ الاختلاف

* أستاذ في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، هاتف (٠٠٩٦٣٩٨٨٢٩٠٥٦٢). (الكاتب المسؤول)

** طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية،جامعة تشرين،اللاذقية،سورية، yoesdeeb@gmail.com.

تاريخ الوصول: ١٣٩٤/٠١/١٩هـ.ش= ٢٠١٥/٠٤/٠٨م تاريخ القبول: ١٣٩٤/٠٣/٢١ هـ.ش= ٢٠١٥/٠٦/١١م

هو الذي يرشّحها للتطوير، ويجعلها طيّعة لتقبّل المعطيات العلمية الجديدة بفضل ما يمكن أنْ نسميه قانون الترجيح.

في اللغة، يسلّمُ كلُّ لغوي بأنَّ رأيه لن يسيرَ في طريق الصواب إلا إذا قابله بغيره من الآراء، فيجمعها ويناقشها ويوازن بينها لإيجاد أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، فإمّا أنْ يتقبلها ويجوّزها، وإمّا أنْ يردّها بعلة ما يظهر له، فإذا توصّل إلى أمر جديد رجّحه وقوّاه بدليلٍ ظاهر ومتّفقٍ عليه. ومن هنا وُلد حرصُ اللغويين العرب على أداء لغتهم بعيداً عن كلّ خلافٍ واختلافٍ، فإذا وجدوا فيها رأياً خالف قواعدهم صوّبوه، وكشفوا مواضع الخطأ فيه، ثم رجّحوا ما يناسب المعنى والقصد. ويبدو أنَّ جهودَهم المُضنية للكشف عن أسرار لغتهم كانت تستنهضُ لديهم نوازعَ الرفض أو القبول للوجوه والفروق التي "لا يزالُ يحدُثُ بسببها وعلى حَسَبِ الأغراض والمعاني التي تقعُ فيها دقائقُ وخفايا لا إلى حدٍّ ونهايةٍ، وأنَّها خفايا تكتُمُ أنفسُها جهدّها حتى لا يُنتَبه لأكثرها "[١].

أمّا أهمية موضوع الترجيح فتعود إلى قدرته على تفتيت الخلاف من مواضعه الأمّ، بالنَّقضِ حيناً وبالإقرار حيناً آخر. وأمام عبثية التنوّع بين موجبٍ لرأي ومجوّزٍ، ورافضٍ لهذا ومحقّقٍ لذاك، لا تهدأُ حاجاتنا إلى عَقْدِ الوصال بين اللغة والدراسات الإسلاميةِ حتى نُخرِجَ مسائل الخلاف من جمود إطارها التقليدي، ونقوّم الخلافَ بالعقلِ ونضبط أبعاده بالمنطق. وفي عقيدتنا أنَّ ثمار الترجيح تجودُ أكثر في ما يمكن أنْ يقدمَه إلينا من إحكامٍ للمعاني في أحكامِ النحو، وإثباتٍ للفصاحة في ثباتِ القواعد، لذا راعى البحث ثلاثية الإعراب والمعنى والفصيح على الشكل الآتي:

١ - إنّ تداخل علوم اللغة بعلوم القرآن حَثَّ المفسّرين على إيجاد آليةٍ ترجيحية تخفّفُ وَطأة الجواز على نصّه، وتوحّد أوجه إعرابه لخدمة معانيه، فقالوا:"يكون بعضُه من قبيل بَسْط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض، لبلاغته ولطف معانيه؛ ولهذا لا يُستغنى عن قانونٍ عام يُعوّل في تفسيره عليه"[٢].

٢ - ولعلّ غموض المعاني من أهم أسباب تعدّد الإعراب، ومن غير الجائز أنْ تتناقضَ في شاهدٍ قرآني واحد، حتى لا تَلتبسَ فيه الأحكامُ، وتغيبَ عنه وجوهُ الفصاحة والبيان. ولهذا قال أبو حيان الأندلسي:"ولسنا كمَنْ جَعَل كلامَ الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى، يحمّله جميع ما يحتمله

---

[١] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص ٢٨٦ .

[٢] - بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ص ١٠٨ .

اللفظ من وجوه الاحتمالات. فكما أنَّ كلامَ الله من أفصحِ كلام، فكذلك ينبغي إعرابه أنْ يُحمَلَ على أفصحِ الوجوه "[١].

٣- وقياسُ الفصاحة مرهونٌ بقدرة المُرجِّح على تذوّق العبارة، ومعرفةُ الفصيحِ والأفصحِ أمرٌ لا يُدرَكُ إلا بالذَّوق[٢]. فحين تختلفُ الآراءُ يجب أنْ يميز بين فصاحةِ هذا التي تستلزم وجوبه، وخَلل ذاك الذي يستلزم ردّه، وهي إشكاليةٌ تدفعه للبحث عمّا يجوز ومالا يجوز. وهذا ما جعلَ البحث يتّجه نحو تحقيقِ جملةٍ من الأهداف الخاصة على مستويين:

يسعى المستوى الأول إلى تحقيقها من خلال توضيح مفهوم الترجيح ومناهج النحويين فيه، كما يحاولُ استنتاج أفضل الحلول للمسائل الخلافية التي مَنَحَها الجوازُ شرعيةَ الترجيح بعد عَرْضِها ومعارضتِها ومناقشةِ وجوهها المختلفة واستثمارِ مبادئ الترجيح في مستوى التطبيق بمنطق الأدلة وأصالة الشواهد على الشكل الآتي:

تحديدُ المشكلة وشاهدها والآراء التي قيلت فيها، ثم المقارنة بين الآراء لاستنتاج الحلول المثلى إنْ تقاربتْ أو تساوت أو اختلفت، واصطفاء المُرجَّح بدليله. إنها عمليات ستُبعِدنا عن القول بالجواز، وتسدِّدُ أهدافنا نحو تقويةِ الظنِّ وليس إلى إيقاعِ اليقين، وتَنهضُ بنا لنعمل في بيئات منطقية ضمن شبكات النص المتنوعة. وهنا كان التطبيقُ يرتكز على تحليلِ الشاهد وموضعِ الاستشهاد فيه، وتقوية الآراء بالأدلة والقواعد والأصول، ثم ترجيح المناسب منها.

وانطلاقاً من هذه العناصر ارتأى البحث أنْ يُقدِّمَ أولاً موقفَ المعارض على شكل آراء افتراضية، وبلغةٍ علمية تُبْعِدُ نفسها عن مقولات الخلاف، ثم يحاول أنْ يستنتج الوجه المُرجَّح بموضوعية مشغولاً بالأدلة. لذا كان من الضروري أنْ ينتهج خُطا الاستقراء والتحليل على هَدِي طرق المناقشة والموازنة، واستحسان ما تقتضيه أصول القواعد والمعاني.

أولاً: مفهوم الترجيح ومنهج النُّحَاة فيه:

وُضع الجذر «رَجَحَ» في حقله المعجمي على معنى التَّثقيل، يقال:"رجَحْتُ بيدي شيئاً وَزَنته ونَظَرتُ ما ثِقْلُه"[٣]. ومن هذا المعنى اُستعمل فعله في باب المفاضلة، لتفضيل أمر على آخر وتقويته بدليل

---

[١]- أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج١/١٩٥.

[٢] - ينظر : ابن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ج٧/١٤١.

[٣]- الخليل بن أحمد الفراهيدي،**كتاب العين**، ج٣/٧٨.

أو قرينة وما شابه ذلك، فقيل: "رجّحتُ الشيء بالتَّثقيلِ: فَضّلتُه وقوّيتُه "[١]. لأنَّ الرجحان بالثِّقْل لا يكون إلا لزيادة فضلٍ أو مزيةٍ. وتطورت هذه الكلمة دلالياً وأصبحت تدل على الرّزَانةِ؛ لأنَّ " الرَّزِين: الثَّقيلُ من كُلِّ شَيءٍ "[٢]. يُقال:" رَجحَ الشّيءُ، وهو راجِحٌ إذا رَزَنَ"[٣]. يرادفه من هذه الجهة الحِلْم والتعقّل، يقال:"الرَّجاحَةُ:الحِلْمُ، وهم ممَّا يصِفُون الحِلْمَ بالثِّقَلِ كما يصفون ضِدّه بالخفَّةِ والعَجَلِ"[٤]. وبهذا يكون المعنى المستفاد من الجذر « رجّح» هو التفضيل بحكمةٍ ودليلٍ.

نَظَرَ الاصطلاحيون إلى الترجيح من خلال دليل الترجيح؛ لأنَّهم وجدوا أنَّ الأدلة قد تتعارض، والتعارض، كما هو معروف، ليس في أصل الدليل، بل هو في نظر المرجِّح، وناتج عن فهمه له. ففرقوا بين الأدلة في حال التعارض وأثبتوا مراتبها من جهة قوتها وضعفها، وذكروا صفاتها إذا تساوت أو اختلفت في القوة، وقالوا: الترجيح هو: إثباتُ مرتبةٍ في أحد الدليلين على الآخر، وقيل: هو عبارةٌ عن إثباتِ صفةٍ لأحد متساويين، وقيل: مَزِيد إحدى الدلالتين على الأخرى[٥]. ثم قالوا هو:"بيانُ القوّة لأحد المتعارضين على الآخر".[٦] وغلّبوا أحد المتعارضين فصار الترجيحُ" تغليب أحد المتقابلين"[٧]. بدليل أنَّ الفعل رجّح مضعّف، والتضعيف من جهة الفاعل يفيد المبالغة والتكثير. وعلى الرَّغم من ذلك لم يضعوا حدّاً للترجيح يكون جامعاً لألفاظه، وشاملاً لمعانيه، ومانعاً من أنْ يدخل غيرُه فيه.

ولكنَّ كثرة الألفاظ والعبارات الترجيحية بين ثنايا الأوراق النحويّة،كالجواز، والاختيار...كانت تُثْبتُ رسوخَه في أذهان قدامى النحو؛ فمرّة يتلمّسونه بلفظه الصريح ويقولون: المرجّح فيه... وأرجح الأقوال... تترجّح بين...إلخ ثم يستدلون على رأيهم بالشواهد والأدلة المعتبرة، ويحسمون الخلاف، ويرجّحون وجهاً ويضعّفون الباقي. ومرّةً يستعملون مصطلح الاختيار، وكأنَّ سبيلَهم فيه سبيلُ مَن استحسن أمراً و لم يُلغِ ما عداه، فجاء بصفاته وقال: والاختيار فيه كذا، وهذا حسنٌ بليغ، والفصيح منه، واللائق والأليق، والشهير والأشْهَر... وأظهرُ الأقوال...إلخ ومرّات عديدة يناقشون الشواهد ولا يرجّحون، فيسلكون بذلك مسلك الجواز بعد الاحتكام إلى أصول النحو ويستعملون ألفاظاً توحي به

---

[١] - أحمد بن محمد الفيّومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ج١/٢١٩.

[٢] - ابن منظور ، **لسان العرب**، مادة (رجح)، ج٥/٢٠٦.

[٣] - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٢/٤٨٩.

[٤] - ينظر : ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج٣/٧٥.

[٥] - ينظر : علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات**، ص٦٠.

[٦] - أبو البقاء الكفوي، **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، ص٣١٥.

[٧] - محمد عبد الرؤوف المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ص٩٥.

وتدلّ عليه، كقولهم: والجائز... ويجوز على رأي فلان، وذكر فلان قولاً آخر وهو جائز والمقبول هنا كذا، وإلى ذلك ذَهَبَ فلان...إلخ. فإذا لم يجدوا دليلاً عليها مَنَعوها، وقد قال الفرّاء (٢٠٧ هـ) ذاتَ يومٍ حين سمع الكسائي (١٨٩هـ) يمدّ ألف فِعّيلى:" لم أسمعِ المدَّ في هذا من أحدٍ من العرب فلا أُجيزُه"[١].

والظاهرُ مما سبق أنّ لكلٍّ رجلٍ اجتهاده[٢]. ولّما كانت المعاني تتفاوت في سياقها، وتغْمُضُ المقاصدُ وتبتعدُ عن مُريدها، كان المُرجِّحُ يُغلِّقُ المسألة، ويترك الحَزمَ والجَزْمَ، ويهجر الظنَّ والتشكّكَ، ويقول: يحتملُ كذا. ولا يُجزم[٣].

وأجملُ ثوبٍ ظهر به ذلك الاجتهاد لدى أهل الصناعة هو لغتهم الأدبية التي راعتْ مراتبهم، وحفِظت خلافَهم واختلافهم في إطاره العلمي شكلاً ومضموناً؛ وعندما يخالف أحدُهم كلامَ سابقيه، لا يُبطِل رأيَ مَنْ يخالفه، ولا يؤكّد رأي مَن يوافقه، بل يتّبع الدليل[٤]، دون أنْ يلغي أي وَجْهٍ لعلّه "يظهرُ لبعض المتأملين ترجيحُ شيءٍ منه "[٥].

ثانياً: الترجيح النحوي في أحوال العطف:

مسائلُ العطف فيها خلافٌ بين إيجابٍ ونفي؛ لأنَّ أصل العطف الجمع بين شيئين، وهو يقتضي في المعنى المغايرةَ ويقتضي في اللفظ التقويةَ، فيستوجب تكرار العامل. ولكن قد لا يحدث التكرار لعلّةٍ من العلل، فيتأول النُّحَاة معاني العبارة، ويتسعون بألفاظها، فتكثر أوجه الإعراب. ولعلّ أفضل بدايةٍ لعرضِها تقسيمُ العطف إلى ثلاثة أقسامٍ:

١- العطف على اللفظ، كقولنا: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ. وشرطه: إمكان توجّهِ العامل إلى المعطوف.

٢- العطف على الموضع، كقولنا: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً. وله ثلاثة شروط [٦]:

---

[١] - يحيى بن زياد الفراء، **المقصور والممدود**، ص١٥.

[٢] - ابن باَبَشَاذ، **شرح المقدمة المُحسِبة**، ص٢٢٦ .

[٣] - ينظر : جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ص ٧٧٤.

[٤] - جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص١٥٦ .

[٥] - أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**،ج١/١٩٥.

[٦] - ينظر: **الإتقان في علوم القرآن** للسيوطي، ص٤٢١-٤٢٢.

أ- إمكان ظهوره في الفصيح. فالأصل في قولنا: ليس زيدٌ بقائمٍ، أنْ تَسقُطَ الباءُ لينتصبَ ما بعدها، وهو الأصل فلا يجوز: مررتُ بزيدٍ وعمراً، لأنَّه لا يجوز في الفصيح: مررتُ زيداً. ولا تختصُّ مراعاةُ الموضعِ بزيادة العامل في اللَّفْظِ.

ب- أَن يكون الموضعُ بحقِّ الأصالةِ. فلا يجوز: هذا الضاربُ زيداً وأخيه؛ لأَنَّ الأَصل إعمالُه لا إضافتُه لالتحاقه بالفعل.

ج-وجودُ الطَّالبِ للمحلِّ[١]. نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، إذا قدّرت عمراً معطوفاً على المحل، لا مبتدأ، وذلك بعد استكمال الخبر. ومَن لم يعتدّ بهذا الشرط أجاز: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان. أمّا مَن نصبه فاحتج بأنَّ ذلك أوضح في المعنى.

٣- العطف على المعنى. ويشمل عطفَ المفردات والجمل وحركات الإعراب. لقد أعطى النُّحَاة "الشيء فيه حُكم ما أشبهه في معناه"[٢]. كما أعطوه حكم نقيضه ونقيض نقيضه، وتوسّعوا فيه، وأجروا الحملَ على النقيض مجرى الحمل على المعنى[٣]. ثم اصطلحوا على تسميته في غير لغة القُرآن الكريم بالعَطف على التَّوَهُّم، ووضعوا شرطَ صحته وهو "دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كَثرة دخوله هناك"[٤]. نقول: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ، بجرّ قاعد على توهّم دخول الباء في الخبر قائماً؛ أي: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ. كما أطلق بعض النُّحَاة مصطلح التَّغليب عليه؛ لأنَّ حقيقة التغليب في عُرفهم "إعطاءُ الشَّيءِ حُكْمَ غيره"[٥]. فاستعملوه في تغليبِ الأكثرِ على الأقلّ، والموجودِ على ما لا وجودَ له، والأشْهَرِ على الأقلِّ شهرةً، وما لغير هذا الوجه[٦]. وفي ما يأتي بعض المسائل التي تبيّن طرقهم في الترجيح:

١. حالة عطف اللفظ الظاهر على الضمير

ومما تشاكل عند النُّحَاة في باب العطف عَطْفُ اللفظ الظاهر على الضمير المرفوع والمجرور، فمَنَعوا ذلك ولكنهم أجمعوا على العطف على الضمير المنصوب؛ لأنَّه لم يغيّر من بناء الفعل عند دخوله عليه،

---

[١] - ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٦١٧.

[٢] - ساسي منيطة، **العطف على المعنى أو على التوهم**، ص١٨ .

[٣] - ينظر : خديجة مفتي، **الحمل على النقيض في الاستعمال العربي**، ص٣٦٩ .

[٤] - ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٦١٩ .

[٥] - بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ص٣٦٩ .

[٦] - ينظر: أحمد مطلوب، **معجم المصطلحات البلاغية**، ج٢/٣٠٥ .

فحَسُن هذا فيه، وذلك قولك: رأيتُك وزيداً، وإنّك وزيداً منطلقان[١]. فعَطف (زيداً) على الكاف. وهنا عرضٌ للآراء وبيانُ الترجيح فيها:

أ. **العطف على الضمير المجرور**

انقسم النُّحَاة في هذا الموضوع بين مانعٍ له ومجوّز، ويقول المانعون بأنَّه لا يجوز عطف الظاهر على الضمير المجرور في حال الاختيار دون تكرار العامل، ولكن" يجوز في ضرورة الشعر دون حالِ الاختيار وسَعَةِ الكلام"[٢]. من ذلك عطفُ «الأيام» على الكاف في «بكَ» دون إعادة العامل كما في قول الشاعر[٣]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا... فاذْهَبْ فما بكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

تعليل المانعين له:

- **مشابهة التنوين:** يُشبَّه الضميرُ المجرور بالتنوين من وجهين؛ أحدهما: أنَّه قامَ مَقامَهُ وعَاقَبه. والوجه الثاني: أنَّه لا يجوز فَصْلُهُ مما قَبْلَه ولا يُلْفَظُ به إلا متصلاً[٤]. فكما يُمنَعُ العطفُ على التنوين كذلك كذلك يجب أنْ يُمنعَ العطفُ على الضمير. فلو قلنا: "مَرَرتُ بكَ وزيدٍ، كان لحناً"[٥]. ولم يتسامحوا في حال فَصْلِ المتعاطفين بالتأكيد، فقد "جاز قمتَ أنتَ وزيدٌ، ولم يَجُز: مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ؛ لأنَّ الفعلَ يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه"[٦].
- **رتبة الضمير:** ورأى بعضُ النُّحَاة أنَّه لا يصلح أنْ يحلَّ ضمير الجرّ محلّ ما يعطف عليه من الأسماء؛ لأسبابٍ منها: تدنّي رتبة الضمير عن رتبة الاسم، واتّحاده مع عامله حتى يصبح الجار والمجرور شيئاً واحداً. فلمّا اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطفَ على بعض الكلمة، فلم يَجُزْ، ووجب تكرير العامل[٧]. ولـــمّا لم ينفرد منه أو يُفصل بينهما كما يجوز ذلك في الأسماء، وكان

---

[١] - ينظر : سيبويه، **الكتاب**، ج٢/٣٧٧ .

[٢] - ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري** ،ج٢/٢٨٢ .

[٣] - البيت بلا نسبة في **تفسير البحر المحيط** ج٢/١٥٧، **وضرائر الشعر** ص١٤٧، **والإنصاف** ص٣٧٢، **واللمع في العربية** ص٧٤.

[٤] - ينظر : عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج٢/٩٥٩ .

[٥] - ينظر : ابن جني، **اللمع في العربية**، ص ٧٣-٧٤ .

[٦] - سيبويه، **الكتاب**، ج٢/٣٨١ .

[٧] - ينظر : جار الله الزمخشري، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج٢/٦.

العطف عطفاً على بعض الكلمة، وجب عندئذٍ إعادة الخافض "حتى تكون قد عطفتَ اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله"[١].

- **إبهام الضمير:** ومن الآراء الجيدة التي قِيلت في هذا الشأن إزالةُ إبهام الضمير بإعادة ذكره في سياق الكلام، لأنَّ الضمير في الحقيقة اسم مبهم، وإذا سُبِقَ بما يؤكده قَوِيَ في بابه واحتمل العطف عليه، وإلا فهو ممتنعٌ. وهذا رأيٌ مُنصِفٌ بين مَن مَنَعَ ومَن أجاز بإطلاق. قالوا: "إنَّما الـمُنكَر أن يعطَف الظَّاهر على الـمُضمر الَّذي لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، فتقولُ: مَرَرْت بِهِ وزيدٍ، وليس هذا بحَسَنٍ، فأَمّا أَنْ يتَقدَّم للهاء ذِكْرٌ فهو حسنٌ، وذلك: عَمْرو مَررتُ بِهِ وزيدٍ "[٢].
- **قوة الشَّركة بين المتعاطفَين:** ولعلَّ من قواعدهم أن يحملوا الشيءَ على الأصل في بابه، والأصلُ هنا قوة الشركة بين المتعاطفين، حتى إنَّ كلَّ واحد من المتعاطفين يمكنه أنْ يحلَّ محلَّ الآخر. ولّما لم يكن ذلك ممكناً مع الضمير امتنعَ العطفُ عليه لامتناع العطف على ما لا يجوز عكسه، فلم يَجُزْ "مررتُ بكَ وزيدٍ، لأنّك لو قلت: مررتُ بزيدٍ وكَ، لم يجز. فإذا قلت: مررتُ بكَ وبزيدٍ، جاز، لأنّكَ لو قلت: مررتُ بزيدٍ وبكَ، جاز"[٣].

ترجيح العطف عليه بالمرجحات الآتية:

وجد بعض النُّحَاة خلال استقرائهم لآيات القرآن الكريم والشواهد الشعرية وكلام العرب أنَّ هناك موجباتٍ حقيقيةً لترجيح العطف على الضمير المجرور دون إعادة العامل، ودعموا آراءهم بما يأتي:

- **موافقة القياس والسماع على الفصيح:** خلاصة الكلام هنا أنَّ قياس الضمير المجرور على التنوين في الاسم بعيد، وشرط حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه أبعدُ، بدليل أنَّ التنوين لا يعطف عليه بوجهٍ ولا يؤكّد ولا يُبدل منه، وضميرُ الجر يؤكّد ويُبدل منه بإجماعٍ، ويفترض أنْ يُعطف عليه ويبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، وهذا وارد في كلام العرب نظماً ونثراً[٤]. ويقوّيه ما حكاه قطرب: ما فيها غيرُه وفرسِه، بجر «فرسه» عطفاً على الضمير في«غيره». أمّا شرطُ الإبهام فجيّدٌ لقوله تعالى:﴿**واتَّقُوا اللَّهَ الَّذي تَسَاءلُونَ بهِ والأرحامَ**﴾النساء١، بجرِّ

---

[١] - ابن عصفور الأشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، ج١/٢٠٢ .

[٢] - ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص١٩٠ .

[٣] - ابن عصفور الأشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، ج١/٢٠٢ .

[٤] - ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٣/٣٧٥-٣٧٦ .

«الأرحامِ» عطفاً على الضمير في«به» على قراءة حمزة أحد القرّاء السبعة، لأنَّ تأويلها على غير العطف على الضمير يُخرِجُ الكلامَ عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. فالاختيار جوازه في الكلام مطلقاً، لأنَّ السماعَ يعضدُه والقياسَ يقوِّيه[١]. أما مَن قال بأنَّ النُّحَاة لا يحتجون بالقراءة الوحيدة[٢]، فأكثريتُهم على وجوب الاحتجاج بها وإنْ خالفت ما عليه الجمهور والنُّحَاة لا يقطعون "على الفصيح، يُسمَعُ منه ما يخالفُ الجمهورَ بالخطأ، ما وُجِد طريقٌ إلى تَقَبُّلِ ما يُورده إذا كان القياس يعاضده؛ فإنْ لم يكن القياسُ مسوِّغاً له؛ كرَفْعِ المفعول، وجرِّ الفاعل، ورَفْعِ المضاف إليه، فينبغي أنْ يُرَدَّ، وذلك لأنَّه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً، فلم يَبقَ له عِصْمة تُضيفهُ"[٣]. ومما يقوّيه: "أنَّه لم يأتِ بهذه القراءةِ من عند نفسهِ، بل رواها عن رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّمَ، وذلك يُوجِبُ القطْعَ بصحَّة هذه اللُّغة"[٤]. إضافة إلى ذلك، أنَّ قراءة النصب وإنْ صحّتْ فَعَلى خلافٍ، وقد تطرَّقَ لها الاحتمالُ، والاحتمالُ شكٌّ وظنٌّ، فلا يتقدم دليلٌ مع الاحتمال على ما يوجب تأكيده بالقياس على الفصيح.

أمّا من جهة المعنى فمثبتٌ في قوله تعالى: ﴿**يَسألُونكَ عنِ الشَّهرِ الحرامِ قِتَالٍ فيه قُلْ قِتَالٌ فيهِ كَبيرٌ وصَدٌّ عن سبيلِ اللَّهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسجدِ الحرَامِ**﴾ (البقرة: ٢١٧) بجرِّ «المسجدِ» عطفاً على الهاء في «وكفرٌ بهِ» لا بالعطف على «سبيلِ الله» لأنَّ معنى الكُفْرِ بالمسجد الحرام"هو منعُ النَّاسِ عن الصَّلاةِ فيه والطَّوافِ به، فقد كَفَروا بما هو السَّببُ في فضيلَتِهِ التي بها يَتميَّز عن سائر البقاعِ"[٥]. ويرادفه في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**ويَستَفتُونكَ في النِّساء قُل اللَّهُ يُفْتيكُمْ فيهِنَّ ومَا يُتْلى عليكُمْ في الكتابِ فِي يتامى النِّساء**﴾ (النساء: ١٢٧)؛ لأنَّ معنى الاستفتاء هو طلب الإفتاء، وهو الإجابة ببيان الحكم والتقدير: ويستفتونك في حكم النساء البالغات، وفي ما يُتلى عليكم من حكم النساء اليتامى غير البالغات أيضاً، وهذا التفسير للإقساط المنفي المتقدم من

---

[١] - أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج٢/١٥٦-١٥٧. والقراءة لحمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أحد القراء السبعة

ينظر: **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** للذهبي، ج١/١١١، **وغاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري، ج١/٢٣٦.

[٢] - أبو العلاء الكرماني، **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، ص١٣٧ .

[٣] - ابن جني، **الخصائص**، ج١/ ٣٨٧ .

[٤] - فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج٩/١٧٠ .

[٥] - **نفس المصدر السابق**، ج٦/٣٦ .

حكم الوصية ومواريث المستضعفين.[١] وبذلك يصبح العطفُ على الضمير أقوى من جهة المعنى" لأنَّ الإفتاءَ إنّما يكون في المسائل"[٢].

- **كثرة الشواهد الشعرية عليه:** وجد النُّحَاة أنَّ الفصحاء من العرب تصرّفوا كثيراً بأحرف العطف، وجاء ذلك في جملة واسعة من أشعارهم، فيجب إخراج المسألة من باب الضرورة الشعرية، خاصة وأنَّنا وجدنا الشعراء يعطفون بالواو، وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا، كقول رجل من طيء [٣]:

إذا بنَا بَلْ أُنَيْسانَ اتَّقَتْ فِئَةٌ... ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ يُعادِيها

معنى العطف هنا غير حَسَنٍ لأنَّ المقصورَ عليه بعد الحرف لا يعكس فخراً، والشاهد نادرٌ لا نظيرَ له، ولا يُعرفُ قائلُه.

- وقال مسكين الدارمي[٤]: **نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سيوفَنا... فَمَا بينها والأرضِ غَوْطٌ نَفَانِفُ**

وقال أحد الرجّاز [٥]: **آبَــكَ، أيِّهْ بِيَ، أوْ مُصَدَّرِ... مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ، جَــأبٍ حَشْوَرِ**

- **اطّراد العلة:** ويقترح بعض النحاة ترجيح العطف على الضمير المجرور بعلة المشابهة، حيث قال: "كان بمقتضى هذه العلةِ ألاَّ يُعْطَفَ على الضمير مطلقاً، أعني سواءً كان مرفوعَ الموضعِ أو منصوبَه أو مجرورَه، وسواءً أُعيد معه الخافِضُ أم لا"[٦]. فلمّا وُجدت العلة وتحقق موجبها، أمكن لها أن تطّرد. ولعلّه يقصد أنَّ موجب العلة هو استحقاق المشابهة، وأن قواعد النحو لما كانت لا

---

[١] - ينظر : عبد القاهر الجرجاني، **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، ج٢/٦٣٥ .

[٢] - الحسن بن محمد القمّي، **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ج٢/٥٠٨ .

[٣] - ينظر : أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج٢/١٥٦-١٥٧ .

[٤] - مسكين الدَّارِمي، **ديوانه**، ص٧٥. ورواية الديوان : تَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّواري سيوفُنا ... فَمَا بينها والكَعْبِ مِنَّا تنائفُ

والسواري: جمع سارية، وهي الأُسطوانة، والتنائف: جمع التنوفة وهي الفلاة لا ماء فيها ولا أنيس. وفيه عطف الأرض على الهاء بالواو.

[٥] - الرجز بلا نسبة في **تفسير البحر المحيط** ج٢/١٦٧، و**ضرائر الشعر** ص١٤٧، و**المحكم والمحيط الأعظم**، ج١٠/٥٦٨، و**تهذيب اللغة** ج٦/٢٥٦و٤٨٨. ومعنى آبك ويلك، والتأبيه: معناه الصَّوْتُ بالناس يا أيها، المصدّر: الشديد الصدر، الجِلَّةِ: المسان، الجأب: الغليظ، الحشور: الخفيف منتفخ الجنبين. ويقال البيت لمن رفض النصيحة ثم وقع فيما حُذِّرَ منه. وفيه عطف مصدّر على الياء بأو.

[٦] - السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج٢/٣٩٦ .

تخلو من وجوه الاستثناء فيها، فإمّا أنْ يُمنَع العطفُ على الضمير المنصوب مطلقاً، وإمّا أنْ يُجوّزَ في الضمير المرفوع والمجرور دون شروط، وهذا جيّدٌ لترجيح العطف وإنْ لم يتحقّقْ موجبُ اختصاص العلة.

ب. العطف على الضمير المرفوع

منع النُّحَاة أنْ يُعطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع، سواءٌ أكان متصلاً أم كان مستتراً، دون توكيد أو فاصل بين المتعاطفين، واشترطوا للفاصل شروطاً، وأحلوها من الشعر اضطراراً، كما في قول عمر بن أبي ربيعة [١]:

قلتُ إذْ أقبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى... كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

حيث عَطف بالواو لفظ «زهر» على الضمير المرفوع المستتر في الفعل «أقبلت» دون توكيدٍ أو فصْلٍ أو طول كلام.

موانع العطف واشتراط الفاصل:

منع أكثر النُّحَاة عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل بالفعل إذا لم يَفصلْ بينهما ضمير منفصل مؤكِّد ولكنهم تسامحوا بوجود فاصل بينهما تقوية له في اللفظ والمعنى، ثم سوّغوا موقفهم هذا بالأسباب الآتية:

- **تغيير بناء الفعل:** إنَّ الضمير المرفوع حين يتصلُ بالفعل يغيّر حركةَ بنائه، ويُسكّنُ آخر الفعل، ثم يصبحان كالكلمة الواحدة، فيأتي الفَصْلُ لتقوية الضمير من جهة التعويض عن السكون وتغيير الحركة التي لحقت الفعل. لذلك:"كرهوا أنْ يَشرِكَ المظهَرُ مضمراً يُبنى له الفعلُ غير بنائه في الإظهار، حتى صار كأنَّه شيء في كلمةٍ لا يفارقها كألف أعطيت".[٢] واستدلوا بشواهد كثيرة، منها قوله تعالى:﴿**وقال الَّذينَ أَشْرَكُوا لو شاءَ اللَّه ما عبَدنَا مِنْ دُونهِ مِنْ شيءٍ نحنُ ولا آباؤُنا ولا حَرَّمنَا مِنْ دونهِ مِنْ شيءٍ**﴾ النحل٣٥.حيث رُفع «آباؤنا» بالعطف على «نا».
- **امتناع عطف الاسم على الفعل:** عندما يتصل الضمير المرفوع بالفعل يتنزّل من الكلمة منزلةَ جزءٍ منها، بدليل أنَّه يُسَكّن له آخرُ الفعل تخلّصاً من توالي الحركات، وهذا لا يُكره إلاّ في

[١] - ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**،ج٢/٤٧٥.والرفع رواية الديوان، ص٣٠٥.

[٢] - سيبويه، **الكتاب**، ج٢/٣٧٨ .

كلمة واحدة.[١] فإذا عطفنا عليه وقع العطف على الفعل، فاحتاجوا للفاصل"مِنْ حيثُ لم يَجزْ عَطْفُ الاسم على الفعل لم يجز عطف المُظهَر على المُضمَر المرفوع"[٢].

- **عدم التمكن في الاسمية:** والمعطوف عليه لّما كان ضميراً مستتراً وَجَبَ أنْ يكون أضعفَ حالاً من الضمير المتصل فاحتاجوا إلى إظهاره بفصله عن عامله حتى يعودَ إلى تمكنه؛ لأنَّه "محسوسٌ عندهم غيرُ مؤثّر في الحُكْم، ولا مُحدِثٌ أثراً في اللفظ".[٣] وقد شبّه سيبويه هذه الحالة بحالة «أنْ» المسبوكة مع معمولها بمصدر مؤول في قولنا: قد علمْتُ أنْ لا تقولُ. فالفَصْلُ بـــ«لا» كافٍ ليعود الفعل إلى أصلِ وَضْعِه وهو الرفعُ، فإنْ أُخْرِجتْ «لا» قَبُحَ الرَّفع[٤].

ثم أكثروا من الدلائل على ذلك مما جاء في القرآن الكريم،كقوله تعالى:﴿**اسْكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَّنةَ**﴾البقرة٣٥.وقوله تعالى:﴿**إنَّه يَراكُمْ هو وقَبيلُهُ مِن حيثُ لا تَرَونَهُمْ**﴾الأعراف٢٧.فبذلك يكون "التأكيد قد قوَّى حُكم الاسمية فيه".[٥]

موجبات العطف ومرجّحاته:

من المؤكَّد أنَّ تخفيفَ صَرامة القاعدة النحويّة بما لا يؤثر على المعنى أو التركيب يمكنه أنْ يحلَّ بعض الإشكالات الإعرابية، وهذا ما جعلهم يستحسنون الفصل بطول الكلام إذا كان له أثر دلالي يقوي الفصل بين المتعاطفين كالآتي:

- **إطالة الكلام:** إنَّ العطفَ على الضمير المتصل المرفوع دون مؤكِّد يجعل المتعاطفَين يشتركان بعاملٍ واحدٍ لذلك كان الفصلُ بينهما، بـــلا أو بشبه الجملة أو بشيءٍ يطول به الكلام، يجعلُ العطفَ أمتنَ؛ لأسبابٍ منها:

١- أن يطول الكلام بشبه الجملة تأكيداً له. والمقصود بالطول القائم مقامَ التأكيد،كما يقول ابن عصفور، هو أنْ يقع قبل حرف العطف والمعطوف معمولٌ للعامل في الضمير المعطوف

---

[١] - ينظر : ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١/٢٠٠ .

[٢] - ابن الدهان، **الغرّة في شرح اللُّمع**، ج٢/٩٥٧ .

[٣] - ابن جني، **الخصائص**، ج٣/٣٠ .

[٤] - ينظر : سيبويه، **الكتاب**، ج٢/٣٧٨ .

[٥] - ابن الدهان، **الغرّة في شرح اللُّمع**، ج٢/٩٥٨ .

عليه، وبذلك يصبح طول الكلام عوضاً من ذِكْر المعطوف عليه.[١] واستدلوا بقوله تعالى:﴿**هو تعالى:﴿هو الَّذي يُصلِّي عليكُمْ وملائكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ منَ الظُّلماتِ إلى النُّور وكانَ بالمُؤمنينَ رَحِيماً﴾** (الأحزاب: ٤٣). فلمّا طالَ الكلامُ بشبه الجملة «عليكم» اشتغلَ العاملُ به، فحَسُن العطف عليه.

٢- أن يطول الكلام بـــلا ويُسبق بالعائد. ومثاله قوله تعالى: ﴿**سيقُولُ الَّذينَ أَشْرَكُوا لو شاءَ اللَّهُ ما أَشْرَكنا ولا آبَاؤُنا**﴾ (الأنعام: ١٤٨). حيث عُطف «آباؤنا» على الضمير في «أشركنا» "ولا تأكيد هناك، ولا فَصْلَ، ولا شيءَ أكثرُ من طول الكلام بقوله «ولا» مع أنَّ الطول بعد الواو، وإنما المُراعى أنْ يكون الطول قبل حرف العطف"[٢]. ويُلاحظُ من سياق الآية أمور:الأمر الأول أنَّ التأكيد يُفترض به أنْ يكون من جملة المعطوف عليه لا من جملة المعطوف. والثاني يجب ألا يُفصلَ بين حرف العطف وبين المعطوف.[٣] والثالث أنَ«لا»جاءت تأكيداً لمعنى النفي في «ما».أما الأمر الرابع فهو أنَّ العطف مقوى بذِكْر الضمير في سياق الآية. وهذه الأمور هي التي رجّحت الرفع بالعطف على الضمير.

٣-أن يطول الكلام بالمفعول وغيره تأكيداً[٤]:كقوله تعالى﴿**وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ**﴾ **(**الأنعام: ١٩).

٤- أنْ يُغني طولُ الكلامِ المعنى. ويتضح هذا من الفصل لإشغال العامل به؛ إذْ لو عُدنا إلى آية الأحزاب لوجدنا أنَّه يستحيلُ أنْ تكون الصلاةُ واحدةً من الله تعالى ومن ملائكته، لأنَّها من الله رحمةٌ، ومن الملائكة دعاءٌ فجاء الفصل ليزيدَ التركيب بلاغة وإحقاقاً لهذا المعنى، والدليلُ على هذا أنَّهم لم يقدّروا كعادتهم: والملائكة يصلّون[٥].

- **الأَثَرُ المَرويُّ:** سعى النُّحَاة لحماية شاهدهم بإثبات روايته، وقد رأى بعضُهم أنَّ التشدّد هنا في العطف دفعهم في أحيان كثيرة لإدخاله في باب الضرورة الشعرية، في وقت لا حاجةَ لذلك طالما أنَّه مسموع عن العرب. قال ابن مالك: "وأحسنُ ما استُشْهِدَ به على هذا قولُ

---

[١] - ينظر : ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١/١٩٩ - ٢٠٠ .

[٢] - ابن بابَشَاذ، **شرح المقدمة المُحسِبة**، ج١/٢٢٤ .

[٣] - ينظر : عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج٢/٩٥٨ .

[٤] - ينظر : السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج٤/٥٦٨ .

[٥] - ينظر : أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج١/٥٦٠ .

عمر(رضي):وكنتُ وجارٌ لي من الأنصارِ،وقول علي (رضي):كنتُ أسمعُ رسول الله (صلى) يقول:كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ ".[١]

٢. حالة العطف على الموضع:

ذَكَرَ البحثُ ثلاثة شروط للعطف، هي: فصاحة التركيب، وأصالة الموضع، ووجود طالب المحلِّ. وسنرى هنا كيف وظّفوها في الترجيح انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿**وأذَانٌ منَ اللَّه ورسُولِه إلى النَّاس يومَ الحجِّ الأَكبرِ أنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركينَ ورَسُولُهُ فإنْ تُبتُمْ فهو خَيْرٌ لكم وإنْ تَولَّيْتُمْ فاعلمُوا أنَّكم غَيْرُ مُعْجزِي اللَّهِ وبشِّرِ الَّذينَ كَفَرُوا بعذابٍ أليمٍ**﴾ (التوبة: ٣). فقراءة المصحف برفع «رسولُه» على أنَّه مبتدأ حُذف خبره، والتقدير: ورسولُه بريءٌ كذلك. وقرأ بعضهم بالنصب كابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر. «أنّ الله» مجرور بالباء، ومَن قرأ: إنَّ الله، قدّره: قال إنَّ الله[٢].

بعضُهم قدّرَ: وحقِّ رسولِهِ[٣]، فجرَّ «رسولِهِ» بالواو، واحتجّ بتحقق شرطيها: "ألا تدخل إلا على مُظهَر، ولا تتعلق إلا بمحذوف"[٤]. ويُلاحظُ أنّ ابن الأنباري رجّح القسم فقال: "الجرُّ فيه على القَسَم، ولا يجوز أنْ يكون على العطف لاستحالة المعنى"[٥]. وفي مكان آخر رجّح الوجه الأول فقال: "فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني"[٦].

أ. فرضيات النُّحَاة في حال العطف على الموضع:

الفرضية الأولى: رُفِعَ «رسولُه» عطفاً على المرفوع بالفاعلية في «بريء»[٧]. وجاز دون الفصل بالضمير المؤكِّد لأنَّه فُصل بفاصلٍ، يقوم مقام التوكيد، وهو الجار والمجرور، كما حَسُنَ هذا لطول الكلام[٨]. وقد وقد مرَّ تعليلُ هذا.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

---

[١] - ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٣/٣٧٤.

[٢] - ينظر : ابن الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج١/٣٩٤، و **إعراب القرآن** للنحاس، ج٢/٢٠٢.

[٣] - الزمخشري، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ص٤٢٣ . .

[٤] - ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٤٧٣ .

[٥] - ابن الأنباري، **منثور الفوائد**، ص ٧٤ .

[٦] - ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٨٤ .

[٧] - السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج٦/٧ .

[٨] - ينظر : أبو جعفر النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢/٢٠٢، **والبيان في غريب إعراب القرآن**، ج١/٣٩٤ .

الفرضية الثانية: رُفِعَ «رسولُه» عطفاً على موضع أنَّ واسمها وخبرها؛ لأنّها في تأويل المصدر، لكنَّ معنى «أنَّ» متعدد بخلاف «إنّ» المكسورة التي لا تدل على غير التأكيد، ولا يغيّر دخولها معنى الابتداء[١]. وبالمصدرية خَسِرَ الاسمُ معنى الابتداء وحكمَه. قال ابنُ عطية: "لا موضعَ لِمَا دخلت عليه «أنَّ»؛ إذْ هو معربٌ، قد ظَهَرَ فيه عَمَلُ العامل، ولأنَّه لا فرقَ بين «أنَّ» وبين «ليتَ» و«لعلَّ»، والإجماعُ أنْ لا موضعَ لِمَا دَخَلتْ عليه هذه"[٢].

ب. موجب العطف وترجيحُه بالاستقراء:

يبدو أنَ موجب المشابهة قد يعزّز ترجيح إعمال العطف في قوله تعالى:«أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله» ويقوّيه ما آلوا إليه خلال استقراء الأدلة:

- المشابهة بين «أنَّ وإنَّ»: شابه النُّحَاة بين «أنّ» المفتوحة و«إنَّ» المكسورة؛ فهما من مواضع الابتداء وإنْ لم تَصرِف «أنَّ» الكلام إلى الابتداء كما تفعل المكسورة، وهما من مواضع التحقيق والاعتلاء، وتتناظران في التركيب إذ نقول: علمتُ لزيدٌ أفضلُ منك، كما نقول: علمتُ أنَّ زيداً أفضلُ منك، فوجهُ المشابهة بينهما لفظاً ومعنى وعملاً[٣]. وقوّاه ابنُ الحاجب بتساوي الحُكمين، قال: ألا ترى أنَّ «عَلِمَ» لا تدخل إلا على المبتدأ أو الخبر، يدلّ على ذلك وجوبُ الكسر في قولك: علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ. وإنّما انتصب ما بعدها توفيراً لِمَا تقتضيه «علمت» من معنى المفعولية. وإذا تحقق أنَّها في حكم المكسورة جازَ العطف على موضعها إجراءً لها مجرى المكسورة[٤]. ويعزّز صحةَ المشابهة لَمن فرّقَ بينهما قولُه تعالى: ﴿**وأنَّ المساجدَ لِلَّهِ فلا تَدْعُوا مع اللَّهِ أَحَداً**﴾ (الجن: ١٨). وقولُه تعالى: ﴿**إنَّ هذه أمّتُكُم أمَّةً واحدةً وأنَا رَبُّكم فاعبُدُونِ**﴾ (الأنبياء: ٩٢). فجاز أنْ تُعطفَ جملة «وأنا ربكم» المؤلفة من المبتدأ والخبر على «إنّ واسمها» لأنَّ فيها معنى اللام قياساً على أنَّ، قالوا: والمعنى: لأنَّ المساجدَ لله، ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة فـ"يُحمَلُ على معنى ما يؤولُ إليه عاقبةُ الأمر"[٥]. ويُصرَفُ إلى المصدرية، المصدرية، فيزولُ بذلك معنى الابتداء ويصحُّ العطف.

---

[١] - ابن الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج١/٣٩٤ .

[٢] - ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ج٤/٢٥٩ .

[٣] - ينظر: ابن جني، **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة**، ص٣٠ .

[٤] - ينظر : ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ج١/١٨٣ .

[٥] - ينظر : أبو علي الفارسي، **المسائل المشكلة (البغداديات)**، ص ٥٩، و**الكتاب** لسيبويه، ج٣/١٢٧ .

- استقراء الأدلة: اتفق النُّحَاة على العطف على موضع اسم «إنّ» المكسورة لتحقق الشروط، وأتوا بشواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذينَ آمنوا والَّذين هَادُوا والصَّابئُون والنَّصارَى مَنْ آمَنَ باللَّه واليَومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالِحاً فَلا خَوْفٌ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ (المائدة: ٦٩)، حيث ارتفع «الصابئون» عطفاً على موضع «الذين»، وقد صَرَفَت «إنّ» الكلامَ إلى معنى الابتداء، لأنَّ موضعه الرَّفعُ. وحجّتهم أنَّ عملَ «إنّ» النصبُ، وهو عملٌ ضعيفٌ بدليل أنَّه لا يتعدى إلا إلى اسمها[١]. ولو نُصبَ عطفاً على اللفظ لكان أقوى، بدليل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذين آمنُوا والَّذين هَادُوا والنَّصارى والصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ باللَّهِ**﴾ (البقرة: ٦٢). فانتصب «الصابئين» عطفاً على اسم إنّ، وسياق الآية لم يتغيّر،كما أنَّه لم يتغير في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذينَ آمنُوا والَّذينَ هَادُوا والصَّابِئِينَ والنَّصارى والمَجُوسَ**﴾ (الحج: ١٧).

٣- حالة العطف على التوهّم:

المقصودُ بهذا العطف هو توهّمُ عاملٍ مُضمر تُبنى عليه حالةُ المعطوف، ولا يُشترطُ في المعطوف أنْ يُخصصَ بالواو من بين حروف العطف، كما لا يُشترط فيه أنْ يكونَ عطف جملة على مفرد، أو مفرد على جملة، أو مفرد على مفرد، أو جملة على جملة. والشاهدُ على هذه الحالة من العطف قول زهير بن أبي سلمى[٢]:

بدا لِيَ أَنِّي لستُ مُدرِكَ ما مضى... ولا سابقٍ شيئاً، إذا كان جائيا

موضعُ الشاهد في عطف «سابق» على توهُّمِ حرف الجر في خبر ليس «مدرك»، والتقدير: لستُ بمدركٍ ولا سابقٍ كما رُوي «ولا سابقٍ شيئاً». أمّا روايةُ النَّصب في ديوانه «ولا سابقاً شيئاً»، «ولا سابِقِي شيءٌ» فلا شاهد عليها.

أ. تخريجات النُّحَاة لحالة العطف على التوهّم:

---

[١] - ينظر : يحيى بن زياد الفراء، **معاني القرآن**، ج١/٣١٠-٣١١ .

[٢] -ينسب البيت لزهير ولصِرْمة الأنصاري معاً:ينظر: **الكتاب** لسيبويه ج١/١٦٥-٣٠٦،و**شرح أبيات سيبويه** لأبي محمد السيرافي ج١/١٨٧-١٨٨. وينسب لابن رواحة الأنصاري في **ديوانه**، ص١٦٦ و١٩٠. ورواية **ديوانه بشرح ثعلب**"ولا سابِقِي شيءٌ"،ص ٢٠٨

ورواية **ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري** "ولا سابقاً شيئاً "، ص ١٦٩ . ولا شاهد على هاتين الروايتين .

- كثرة استعماله في نظمهم ونثرهم: إنَّ كثرةَ ورودِ الشيء عند النُّحَاة يجعلُ له شأناً لا يُعطى لغيره؛ فحالةُ العطف هذه جَرَت في نظمهم كما كانت تجري في نثرهم، وفي الحالين جعلوا:"الكلامَ على شيءٍ يقعُ هنا كثيراً"[١]. فكأنَّ كثرةَ استعمالِ الباء في خبر «ليس» وخبر «ما» يَدفعُهم للتّخفيف بالحَذْفِ. وبذلك يمكن أنْ تُخفض «سابقٍ» "بالعطف على تقديرِ وجودها وإنْ لم تكن موجودة"[٢].

- تنزيلُ المعدوم منزلة الموجود وبالعكس: ورأى بعض النُّحَاة أن الغاية من العطف على التوهّم يجب ألا تتخطّى إيضاح المعنى من الكلام، أو بيان القصد من الإعراب في حال التباسه. فالنُّحَاة قد يُنزلون الموجودَ منزلةَ المعدوم كما في إسقاط الفاء في قوله تعالى: ﴿**لولا أَخَّرتَني إلى أَجَلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكُنْ من الصَّالحينَ**﴾ (المنافقون: ١٠) ويترلون المعدومَ منزلةَ الموجود على نيّة وجوده كما الحال عليه في التوهم. ولهذا قال الزركشي: "ليس المُرادُ بالتَّوهُّمِ الغَلَطَ بلْ تنزيلَ الموجُودِ منه منزلةَ المعدُومِ، كالفاءِ في قوله تعالى: فأصَّدَّقَ، لِيُبْنى علَى ذلك ما يُقْصَدُ منَ الإعراب"[٣].

- أثر النيّة والقصد في بناء قاعدة التوهم: وَصَفَ سيبويه لغةَ العطف على التوهّم باللغة الرديئة، وضَرَبَ عليها مثلاً بيتَ زهير ، مستعملاً لفظ الغلط بدلاً من لفظ التوهّم. لكنه في مكان آخر كان يسعى لأن يثبت أصالة الشاهد بالبرهان على صحته بالأدلة العقلية، فاستطاع أن يشبّه حالة العطف على التوهم بحالة تأويل المصدر من الفعل في النيّة حين نقول: لا تأتيني ولا تحدّثُني، فنتوهم منه المصدر، نحو: لايكونُ منك إتيانٌ فحديثٌ، بشرط ألا يتغيّر المعنى فحقيقة النيّة وقصدُ المتكلم من أهم قرائن السياق في بناء قاعدة التوهم كما يقول سيبويه في بيت زهير:"لّما كان الأوّلُ تُستعملُ فيه الباءُ ولا تغيّر المعنى، وكانت ممّا يلزم الأول نَووها في الحرف الآخر، حتى كأنَّهم قد تكلّموا بها في الأوّل"[٤]. أدرك أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـــ) أنَّ سيبويه لم يُردْ مصطلح الغلط بمعناه الحقيقي بدليل أنه كان يقارن بينه وبين المصدر قال: "وكأنَّ سيبويه أراد بتمثيله ذلك بهذه الأبيات التي ينشدها في غير هذا الموضع على جهة الغلط، أنَّه إذا جاز مثل هذا ممّا هو كالغلط، فما يكون فيه الفعل دالاً على المصدر أجوز، هذا وجه التشبيه عندي"[٥]. ونقل ابن جني عن النُّحَاة أنهم كانوا يسمّون هذا النوع من العطف بالغلط،

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج١/٣٠٦ .

[٢] - ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**،ج١/٤٤٨ .

[٣] - بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٤/٩٨ .

[٤] - ينظر : سيبويه، **الكتاب**، ج٤/١٦٠ ؛ ج٣/٢٨-٢٩ .

[٥] - أبو علي الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج٢/١٥٢ .

لكنه في حقيقة الأمر كان يؤكد الأثر الذي يتركه غياب القاعدة النحويّة على تعدد الإعراب قال "دَخَلَ هذا النحو في كلامهم؛ لأنَّهم ليستْ لهم أصولٌ يراجعونها، ولا قوانينُ يَعْتَصِمون بها، وإنما تهجُمُ بهم طباعُهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيءَ فزَاغُوا به عن القَصْدِ"[١].

ب. ترجيح رواية الأصل:

هنا تتقدم رواية الأصل بالنصب على غيرها من الروايات سنداً قوياً في الترجيح، وذلك بالمرجحات الآتية:

- تقديم المُثبت على المنقول: فالمعهود في الرواية ألا تُبنى إلا على موافقة أهل العلم "لأنَّ شعارَ الرواة فيها الدقَّةُ والضبطُ والإتقان...ومن ثم كانت في نظرهم مصدراً لتقعيد القواعد، وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام، بغض النظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها، لأنَّها في ذاتها يجب أنْ تشتقَّ منها المقاييسُ وتستمدَّ الأصولُ"[٢].

وشاهد زهير منقول بروايات متناقضة، وما قام منها على توهّم الباء في«مُدركَ» اُشتهِرَ بين النُّحَاة، وربَّ مشهورٍ لا أصلَ له ولا حجّةَ فيه إلا ما نَهَضَ عليه دليلٌ صالحٌ معتبرٌ، وفي هذا ما يقوّي ترجيح المثبت في رواية الديوان.

فإذا علمنا أنَّ خلاف النُّحَاة هو في إثبات الروايات ونفيها، وأنَّ هذا البيت وأشباهه يندرج ضمن الأشعار النادرة إضافة إلى أنَّ ما ذُكِر في شأن العطف هذا لا يتعدى بضعة أبيات لا تُغني ولا تُشبِعُ، سلّمنا بأن رواية الأصل هي الأرجح. ومما يعزز هذا الموقف أنَّ جهود الباحثين في موضوع الرواية خَلُصت إلى احتمال أنْ تكون هذه الشواهد موضوعةً على ما هي عليه؛ لتقويةِ وجهٍ نحوي، أو قاعدة من قواعد النحو عن حسْنِ نيّةٍ، أو أنْ يكون موضوعاً قصداً بهدف بيان مجرى النصوص إذا وقعت ذلك الموقع، أو نصرةً للرأي مع معرفة وجهِ الحقّ فيها[٣].

- فوات الحُكم بفوات العلة: وجودُ أثرِ العامل المحذوف دليلٌ على وجوده، وتقديرُه مع بقاءِ عمله مثبتٌ وواضح عند النُّحَاة، إلا أنَّ العطف هنا مُلتبِسٌ بين العطف على الموضع والعطف على التوهم، فالفرق بينهما من جهة العامل "أنَّ العاملَ في العطف على الموضع موجودٌ دونَ مؤثّرِه، والعاملَ في

---

[١] - ابن جني، **الخصائص**، ج٣/٢٧٣ .

[٢] - عبد العال مكرم، **أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية**، ص٥٧ .

[٣] - ينظر: محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج في اللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**، ص٥٨ .

العطفِ على التوهّم مفقودٌ وأثرُه موجودٌ "[١]. والحجة لمن عطف على التوهم في بيت زهير أنَّ العامل فيه، وهو الباء، مفقودٌ، لكنَّ أثره مفقودٌ أيضاً. وهذا يؤدي إلى زوال الحكم لزوال العلة . وقد يُقال لذلك: إنَّ " الباءَ مفقودةٌ وأثُرها موجودٌ، ولكن أثرَها إنما ظهر في المعطوفِ لا في المعطوفِ عليه"[٢]. فيردّ السامع بأن الباء تأتي للتقوية والتوكيد، وقد سبقها ما يوحي به في «أنَّ» ولا معنى لتقديرها في المعطوف طالما أنَّ حرف العطف الواو يقوم مقام العامل. وقد يستشهد بقول امرئ القيس[٣]:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ... صَفِيفَ شواءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

حيث جرَّ «قدير» على توهم إضافة اسم الفاعل «منضجٍ» إلى معموله «صفيف» كأنه قال: منضجٍ صفيفِ شواءٍ أو مُنضجٍ قديرٍ.[٤] فيردُّ بأنّ العامل «منضجٍ» موجودٌ، بينما كان هناك مفقوداً. لهذا قالوا إنه أُوِّلَ" بما لا يُلتَفَتُ إليه ولا يُقاسُ عليه. فإذا كان كذلك، فلا يجوزُ الاحتجاج بما رَوَوْهُ، مع قلَّتِهِ في الاستعمال، وبُعْدِهِ عن القياس، على ما وَقَعَ فيه الخلافُ.[٥]

- موافقة العُرف اللغوي: إذا خَرّجَ النُّحَاة شاهداً شعرياً ما خالفَ العُرفَ النحويَّ وقواعد النُحَاة فلا يُفترضُ أنْ يقاسَ عليه.[٦] أو أنْ يجري في كلِّ حالٍ وموضع. لأننا وجدنا النحاة يتفقون على أنَّ " الحملَ على التوهّم، ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيحٌ، بعيدٌ من الحكمة".[٧] ودلائل ذلك كثيرة، منها: أنَّ التكلّف في الإضمار والتقدير يَبتعدُ بالشاهد الشعري عن الغاية منه، بدليل أنهم وضعوا القاعدة النحويّة وأثبتوها انطلاقاً من الشواهد، وليس العكس. كما أنَّ اللجوء إلى هَوَى التأويل في الشاهد يُذهبُ بمعناه عن الصواب، بدليل أنَّ الرواية الأصل أتت بالنصب فدفعت بهذا الوهمَ والظنَّ. فإذا كانت زيادة الباء كثيرة ومطردة في هذا الشأن فالزيادة فيها للضرورة، ولا يستحسن أنْ يُخرَّجَ الشاهد عليها للضرورة وهي زائدة إنْ لم تكنْ لدينا مندوحةٌ من ذلك.

- وحدة النَّسَق: كما أن السياق في شاهد زهير يقتضي ترجيح رواية النصب. ويقويه التدرجُ في القول والمعنى؛ لأنَّه إذا لم يُدرك الماضي لأنَّه مضى، فهو لن يَسبِق ما هو مُقدّر في المستقبل. فكلاهما

---

[١] - أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**،ج٨/٢٧١ .

[٢] - السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج١٠/٣٤٥ .

[٣] - امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس برواية الأصمعي**، ص٢٢ .

[٤] - ينظر : السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج١٠/٣٤٦ .

[٥] - ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص١٦٢ .

[٦] - ينظر : ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص٩٦ .

[٧] - رضي الدين الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١/٣٠ .

يؤكد رأياً تحوّل إلى حقيقة هي: عجز البشر أمام الزمن، بدليل أن الضمير المستتر في اسم الفاعل يعود على الشاعر لتخصيصه، وأنَّ الإدراك هنا بمعنى السَّبْق. وهذا أحسنُ للصناعة من تقدير الجرّ.

ولعلَّ مثله في المعنى قوله تعالى:﴿**وقال فِرعَونُ يا هَامَانُ ابْنِ لي صَرْحاً لَعَلِّي أبلُغُ الأَسبابَ * أسبابَ السَّمَاواتِ فَأَطَّلِعَ إلى إلهِ موسى**﴾غافر٣٦-٣٧ " قرأ عاصم في رواية حفص فأطَّلِعَ نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم فأطَّلِعُ رفعاً ".[١] لذلك نظر المفسرون والنُّحَاة إلى المعنى الظاهر من النسق، وما أوحت به «لعلَّ»، وقالوا: مَن قرأ "بالرفع يردّه على قوله «أبلغُ»، ومن جعله جواباً لـــ«لعلّي» نصبه ".[٢] فلو جرى الحُكم على أرجح القراءات على ما يظهر من "عطفِ لفظٍ على لفظٍ ليكونَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ".[٣] لكان ذلك أوضح، لسببين:

١- السبب الأول: أنَّ المعنى من سياق الآية الكريمة هو الترجّي، وهذا ما أفاده معنى «لعلّي». وبذلك يكون توقّع الأمرين هو الأفضلُ مِنْ توقّعِ أحدهما.[٤] فيترجّح الرفعُ لهذا.

٢- والسبب الثاني: كي يجري الكلام على نَسَقٍ واحد، ويكون التقدير: « لعلّي أبلغُ فأطّلعُ ».[٥]

- ميزان الفصاحة: ثم إنَّ القاعدة النحويّة لا تَنظر إلى اختلاف الرواية إلا من الجهة التي تتوافق مع الأصول النحويّة، أو من الجهة التي تتوافق مع كلام العرب الفصحاء. فلمّا كَثُرتِ الرواياتُ عادوا إلى رواية الأصل، وعللوا عملَهم هذا بأنَّ الأعراب؛" يُنشِدُ بعضُهم شعرَ بعضٍ، ولا يُتكلم على مقتضى، وكلٌّ يتكلّم على مُقتضى سجيته التي فُطِرَ عليها، ومِن هنا تكثَّرتِ الرواياتُ في بعض الأبيات ".[٦] فإذا لم يُوضع الشاهد موضعه في ميزان الفصاحة، أو لم يُقابَل بمَا يعتدّ بكلامه، لم يُدرَجُ كشاهد على قواعدهم الأصول، ونحن نعلم أنَّ الفصحاء " أساس القواعد، فإنَّ جانبَهم مصونٌ، لا يصحُّ وصفُه بالخطأ ".[٧] لذلك تضعُفُ الرواياتُ المتعددة إذا خالفتِ الأصلَ، ويُقدَّم الأقوى في الفصاحة على الأكثر والأشيع.

---

[١] - ابن مجاهد، **كتاب السبعة في القراءات**، ص٥٧٠ . **وإعراب القراءات السبع وعللها** لابن خالويه، ص٢٧١ .

[٢] - يحيى بن زياد الفراء، **معاني القرآن**، ج٣/٩ .

[٣] - ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص ٣٤٧ .

[٤] - ينظر : محمد بن أحمد الأزهري، **معاني القراءات**، ج٢/٣٤٦-٣٤٧ .

[٥] - ينظر : الحسن بن محمد القمّي، **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ج٦/٣٦ .

[٦] - ابن هشام، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ص٤٨٤-٤٨٥ .

[٧] - محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج في اللغة**، ص ٥٧ .

خاتمة البحث ونتائجه:

قد يختلف النُّحَاة العرب القدامى في مسألة الإعراب، ولكنَّ تباين آرائهم ينشأ، لا شكَّ، من التقدير الخاطئ للمعنى، فإذا ما استطاع النحوي الوقوف على المعنى الصحيح أمْكَنَ له في كثيرٍ من الأحيان أنْ يُرجِّح بشكلٍ صحيح وهنا تكمن أهمية توظيف الترجيح في مسائل النحو.

في الحقيقة، إن هذا الاختلاف والتعدد أنتج ما يسمى بالجواز النحوي، ولكنه لم يصلْ إلى حدِّ التكلّف في صناعة الإعراب، فيُذْهب بدرجات الفصاحة، أو يهمل الأصول النحويّة، أو يترك ما جرت عليه الأعراف اللغوية. هذه هي أساليب النُّحَاة العرب التي اعتمدوها في الترجيح، ترجيحٌ يُكمل له أئمة النحو ما يبحثون عنه من المعاني الدقيقة للنحو وأحكامه، ضمن مستويات النص اللغوية وسياقه الدلالي. لقد استعرضها البحث باختصار، ولكنه لم يوفِّها حقّها، لذا كان من الضروري أن نذكر أهم ما توصّل إليه:

١- الترجيح النحوي في لغتنا ظاهرة أفرزتها ظواهر أخرى كظاهرة الجواز، والاقتضاء، وتعدد الإعراب.

٢- أراد النُّحَاة من خلال الترجيح أن يوحّدوا الإعراب تفادياً من أنْ تتعددَ المعاني وتختلفَ التفاسيرُ خاصةً في تفسير القرآن، وتفسير الشواهد الأصول عندهم.

٣- للترجيح قيمةٌ لغوية تهدف إلى توسيع معاني النص، وقيمة معرفية تسعى لإغناء ثقافة القُرّاء، وقيمة نحوية تتجلى في تصويب آراء النحاة، وهذه القيمة تتعزّز في توحيدها وجوهَ الخلاف، وحصدِها وجوهَ الجواز.

٤- اعتمد النُّحَاة في تقوية الراجح على: قواعد النحو وأصوله المعروفة، والأدلة العقلية والنَّقلية، والشواهد الشعرية والنثرية، ومتطلبات السّياق، وموجبات التعليل، وقرائن الترجيح الأخرى.

٥- تعدّ الروايةُ الأصلُ للشاهد الشعري أساسَ الترجيح، أمّا اعتماد بعض النُّحَاة على الروايات المتعددة له فيعود إلى جملة من الأسباب، أهمُّها اختلاف طبائع العرب في إنشاد الشعر، وتعدد لهجاتهم.

٦- أراد النُّحَاة أن يثبتوا صحّة الشاهد الشعري كيفما جاء، ويُحْكِموا له قواعده النحويّة المناسبة.

٧- يبدو أنَّ اجتهادهم في تأسيس قواعد نحوية جديدة أدخل بعض الأشعار في باب الضرورة الشعرية.

٨- للنيّة والقصد دورٌ كبير في بناء قواعد التوهّم.

٩- تظهر لدى النُّحَاة لغةٌ أدبيةٌ ذوقية، الهدف منها تعزّيز الرأي الآخر إن كان صائباً، وتوجّيهه إن كان خاطئاً.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، تمنّيتُ لو كان لدي متَّسع من الكلام في هذا المقال للحديث عن مسائل الترجيح رغم مسالكه الصعبة، وطرائقه الغامضة، وكثرة أوجه الإعراب فيه. وكم كنت أتمنى في الوقت ذاتهِ لو يتوسّع فيه الباحثون في مجال الدراسات اللغوية، لِمَا له من فائدة عظيمة تجنّبهم خطأ الحُكم في الإعراب، وتوجههم نحو الدّقة في تحديد الأصول التي ارتكز عليها النُّحَاة القدامى في الترجيح، وتقليل المساحة الافتراضية لتعدد الآراء النحوية من خلال قولنا يجوز كذا ولا يجوز. لكني لا أتوقع أنْ أراه على صورته الحسنة تلك إلا إذا استعدّوا له خير استعداد، وصاغوا آلياته انطلاقاً من تعاضد علوم العربية مع علوم القرآن لتفسير دقائق النص اللغوي.

قائمة المصادر والمراجع:

١. **القرآن الكريم**

٢. الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تح: محمد مرعب، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي،٢٠٠١.

٣. الأزهري، محمد بن أحمد، **معاني القراءات**، تح: د.عيد درويش؛ د.عوض القوزي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣.

٤. الأستراباذي، رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تح: أ.محمد الحسن؛ أ.محمد الزفّاف؛ أ.محمد عبد الحميد، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢.

٥. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، تح: عادل عبد الموجود؛ علي معوض، شاركهما: د.زكريا النوقي؛ د.أحمد الجمل، وقرّظه: أ.د.عبد الحي الفرماوي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب، ١٩٩٣.

٦. ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله الحسيني، **شرح نهج البلاغة**، تح: محمد إبراهيم، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧.

٧. ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين، **أسرار العربية**، تح: محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.

٨. ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تح: د.جودة مبروك، راجعه: د.رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي ، ٢٠٠٢.

٩. ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تح: د.طه عبد الحميد طه، راجعه: مصطفى السقا، د.ط، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠.

١٠. ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين، **منثور الفوائد**، تح: د.حاتم الضامن، الطبعة الأولى، بيروت: دار الرائد

العربي ، ١٩٩٠.
١١. ابن بابَشَاذ، طاهر بن أحمد، **شرح المقدمة المُحْسِبة**، تح: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧.
١٢. ابن الجزري، شمس الدين، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بتحقيقها المستشرقان: جوتهلف.برجستراسر أوتو بريتزل؛ وصححها علي الضباع، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦.
١٣. ابن جني، **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة**، تح: د.سيدة عبد العال؛ د.تغريد عبد العاطي، إشراف ومراجعة: د. حسين نصّار، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب القومية، ٢٠١٠.
١٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تح: محمد النجار، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتب المصرية،١٩٥٢.
١٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **اللُّمَع في العربية**، تح:د.سميح أبو مُغلي، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي،١٩٨٨.
١٦. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، **أمالي ابن الحاجب**، تح: فخر قداره، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل ودار عمار، ١٩٨٩.
١٧. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **إعراب القراءات السبع وعللها**، تح: د.عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢.
١٨. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**، تح: د.عبد العالك سالم مكرم، الطبعة الثالثة بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩.
١٩. ابن الدهان، سعيد بن المبارك، **الغُرَّة في شرح اللُّمَع (من أول باب إنّ وأخواتها إلى آخر باب العطف)**، تح: د.فريد السُّليم، الطبعة الأولى، الرياض: دار التدمرية، ٢٠١١.
٢٠. ابن رواحة الأنصاري، **عبد الله بن ثعلبة، ديوانه عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره**، تح: د.وليد قصاب، الطبعة الأولى، الرياض: دار العلوم، ١٩٨١.
٢١. ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات**، تح: سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.
٢٢. ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تح: د.عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
٢٣. ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تح: فواز الشعار، إشراف: د. إميل يعقوب الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.
٢٤. ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن، **ضرائر الشعر**، تح: د. إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٠.
٢٥. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تح: الرحالة الفاروق؛ عبد الله الأنصاري؛ السيد عبد العال إبراهيم؛ محمد العناني، الطبعة الثانية، دمشق: دار الخير، ٢٠٠٧.

٢٦. ابن فارس، أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر،١٩٧٩.
٢٧. ابن مالك، جمال الدين الطائي، **شرح التسهيل**، تح: د.عبد الرحمن السيد؛ د.محمد المختون، الطبعة الأولى القاهرة: دار هجر، ١٩٩٠.
٢٨. ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، **كتاب السبعة في القراءات**، تح: د.شوقي ضيف، الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢.
٢٩. ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، تح: أمين عبد الوهاب؛ محمد العبيدي، الطبعة الثانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي؛ ومؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٧.
٣٠. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تح: د.مازن المبارك؛ د.محمد حمد الله راجعه: سعيد الأفغاني، الطبعة السادسة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥.
٣١. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: د.عباس الصالحي، الطبعة الأولى بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦.
٣٢. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، تح: د.إميل يعقوب، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠١.
٣٣. امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس بن حَجْر بن الحارث**، رواية الأصمعي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٠.
٣٤. الجرجاني، عبد القاهر، **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، تح: وليد الحسين؛ إياد القيسي، الطبعة الأولى المدينة المنورة: دار الحكمة، ٢٠٠٨.
٣٥. الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تح: د.محمد رضوان الداية؛ د.فايز الداية، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧.
٣٦. الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تح: د.كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢.
٣٧. الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تح: محمد باسل عيون السود، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩.
٣٨. جرير، **ديوان جرير بن عطية الخطفي**، بشرح محمد بن حبيب، تح: د.نعمان طه، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦.
٣٩. الذهبي، محمد بن أحمد، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تح: بشار معروف ، شعيب الأرناؤوط صالح عباس، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨.
٤٠. الرازي، فخر الدين، **مفاتيح الغيب**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، ١٩٨١.
٤١. الزركشي، بدر الدين، **البرهان في علوم القرآن**، تح: د.يوسف المرعشلي؛ جمال الذهبي؛ إبراهيم الكردي الطبعة الأولى، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٠.

٤٢. الزمخشري، جار الله، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: خليل شيحا، الطبعة الثالثة، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٩.

٤٣. زهير بن أبي سلمى، **ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح الأعلم الشنتمري**، تح: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠.

٤٤. زهير بن أبي سلمى، **ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب**، تح: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، دمشق: مكتبة هارون الرشيد، ٢٠٠٨.

٤٥. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تح: د.أحمد الخراط، الطبعة الأولى دمشق: دار القلم، ١٩٨٧.

٤٦. سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تح:عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.

٤٧. السيرافي، أبو محمد يوسف، **شرح أبيات سيبويه**، تح:د.محمد هاشم، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل،١٩٩٦.

٤٨. السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، تح: شعيب الأرنؤوط، اعتنى به: مصطفى مصطفى، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨.

٤٩. السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في أصول النحو**، ضبطه وعلّق عليه: عبد الحكيم عطيّة، راجعه: علاء الدين عطيّة، الطبعة الثانية، دمشق: دار البيروتي، ٢٠٠٦.

٥٠. عمر بن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.فايز محمد، الطبعة الثانية بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦.

٥١. عيد، محمد، **الاستشهاد والاحتجاج في اللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**، الطبعة الثالثة، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨.

٥٢. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تح: د.عوض القوزي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩١.

٥٣. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **المسائل المشكلة (البغداديات)**، علّق عليه: د.يحيى مراد، الطبعة الأولى بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.

٥٤. فاضل، محمد، **التضمين النحوي في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، المدينة المنورة: دار الزمان، ٢٠٠٥.

٥٥. الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تح: محمد النجار؛أحمد نجاتي، الطبعة الثالثة، بيروت:عالم الكتب،١٩٨٣.

٥٦. الفراء، يحيى بن زياد، **المقصور والممدود**، تح:ماجد الذهبي، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨.

٥٧. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تح: د.مهدي مخزومي؛ د.إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الهلال، د.ت.

٥٨. الفيّومي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تح: د.عبد العظيم الشناوي، الطبعة الثانية القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧.

٥٩. القمّي، الحسن بن محمد، **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ضبطه وخرّج أحاديثه: زكريا عميرات

الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.

٦٠. الكرماني، أبو العلاء محمد بن أبي المحاسن، **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، تح: عبد الكريم مدلج، الطبعة الأولى، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠١.

٦١. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، **الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، تح: د.عدنان درويش؛ محمد المصري، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨.

٦٢. مسكين الدَّارِمي، **ديوان شعر مسكين الدارمي**، تح:كارين صادر، الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠.

٦٣. مطلوب، أحمد، **معجم المصطلحات البلاغية**، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٣.

٦٤. مفتي، خديجة، **الحمل على النقيض في الاستعمال العربي**، مجلة جامعة أم القرى بمكة المكرمة، العدد٣٠، ٢٠٠٤ ص ٣٣٣ – ٣٩٤.

٦٥. مكرم، عبد العال،**أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحويّة**، الطبعة الأولى، الكويت:مؤسسة الصباح، ١٩٧٨.

٦٦. المناوي، محمد عبد الرؤوف، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تح: د.عبد الحميد حمدان، الطبعة الأولى القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠.

٦٧. منيطة، ساسي، **العطف على المعنى أو على التوهّم**، مجلة جامعة الزاوية بليبيا، العدد الثامن، ٢٠٠٦،ص١٥–٣٤.

٦٨. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تح: د. زهير زاهد، الطبعة الثانية، القاهرة: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

ترجیح نحوی در مسائل مربوط به عطف

دکتر سامی عوض* ویوسف عبود**

چکیده:

نمودهای اختلاف آراء و تعدّد وجوه اعرابی در ایجاد پدیده ترجیح در نحو عربی مؤثر بوده است. منطق رایج میان نحویان نیز آن را تقویت نموده است که می گوید: گفته های نحوی آنها قواعد ثابت و تغییر ناپذیری نیستند و کلام در درجه نخست بر اساس سیاق و مقام خود است و یک مجموعه روابط لفظی و معنوی قوی که ابعاد دلالی آن را در صنعت نحوی اش ذوب می کند بر آن حاکم است.

این پژوهش با یک شکل جدید برخی از مسائل عطف که کتاب های نحویان دوره های قبل به آن پرداخته را با تمرکز بر انگیزه های نحویان از ترجیح بین وجوه محتمل ساختارهای عطف مورد بررسی قرار می دهد و نزدیکترین وجه به شکل درست را به دون آسیب رساندن به معنی یا اخلال در معیارهای احکام نحو، قواعد و فصاحت آن را برمی گزیند.

این پژوهش دارای دو بخش است: بخش گرایش توصیفی که اصطلاح ترجیح در چارچوب لغوی و اصطلاحی آنرا توضیح داده و واژه های آن را در کتاب های نحویان قدیم بیان کرده است. و بخش گرایش تطبیقی که مسائل مشکل عطف را مفصل توضیح داده و وجوه اعرابی که در آن گفته شده را با بیان دلایل و شواهدی که در برهان و احتجاج به آن ساخته شده را بیان کرده است ونظری را که مناسب با معنی و قصد دانسته راترجیح داده است.

نتایجی که پژوهش به آن رسیده اهمیت به کارگیری ترجیح نحوی در مسائل نحو که دارای ویژگی اختلاف است وضرورت مراعات سطوح لغوی متن وساختار دلالی آن را نشان می‌دهد.

کلید واژه ها: ترجیح، اعتراض، ترجیح دهنده.

---

* استاد گروه زبان و ادبیات عربی، دانشگاه تشرین، لاذقیه، سوریه، تلفن (نویسنده مسؤول) (٠٠٩٦٣٩٨٨٢٩٠٥٦٢).

** دانشجوی دکتری گروه زبان وادبیات عربی دانشگاه تشرین سوریه، yoesdeeb@gmail.com.

تاریخ دریافت: ١٣٩٤/٠١/١٩هـش= ٢٠١٥/٠٤/٠٨م تاریخ پذیرش: ١٣٩٤/٠٣/٢١ هـش= ٢٠١٥/٠٦/١١م

Grammatical Probability In Issues Related to Syntax

Sami Awad*, Yusuf Abbood**

Abstract

Many different opinions about Arabic grammar and variety of grammatical types have contributed to probabilistic orientations in Arabic grammar. The dominant logic amongst grammarians, which asserts syntactic rules are not fixed and unchangeable, has supported it .Speech depends on its context in the first place and is governed by a powerful network of verbal and semantic relationships .This research puts some syntactic issues in a new perspective that are deliberated by earlier grammarians. It focuses on the motives of grammarians for probability amongst different types of syndetic structures and how language users choose the closest type to the right choice without damaging the meaning or changing the grammatical coder rules of eloquence. The article progresses in two directions: the descriptive direction, which explains probability in language; and the applicative direction, which explains how grammatical and syntactic forms ar used in action so that the most preferred form which fits the meaning and intention is chosen and used. Finally, the research emphasizes the importance of employing grammatical probability in all controversial linguistic issues and the necessity to take into consideration bothh the linguistic text and the semantic context.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

Keywords: Preference, Comparison, Differentiation

*- Professor in Arabic Language and Literature, Tishreen University, Syria.

**- Ph.D in Arabic Language and Literature, Student, Tishreen University, Syria.